

# EMIRATES INTEGRATED TELECOMMUNICATIONS COMPANY PJSC (EITC) Agenda item 5 - Dividend Policy

## شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ش.م.ع ("الشركة")

جدول أعمال رقم 5 – سياسة توزيم الأرباح

#### EITC Dividend Policy

## سياسة توزيع الأرباح في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة

#### <u>Background</u>

#### مقدمة:

Emirates Integrated Telecommunications Company (the "Company") dividend policy provides guidance on the company's dividend distribution philosophy and principles. It describes the mechanism of determination of the amount of dividends to pay, the frequency of its payments and the approval model. The dividend policy is made in accordance with the regulations of the Securities and Commodities Authority ("SCA") and the Company's Articles of Association.

تقدم سياسة توزيم الأرباح في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة الإرشادات بشأن مبادئ الشركة الخاصة بتوزيع الأرباح. كما تقدم بيانًا بشأن آلية تحديد مقدار الأرباح التي سيتم دفعها وعدد مرات صرفها ونموذج الموافقة. تم إعداد سياسة توزيم الأرباح وفقًا للوائح التنظيمية لهيئة الأوراق المالية

## Policu statements

<u>بيانات السياسة:</u>

ت-

والسلم النظام الأساسي الشركة.

- Dividends shall be paid to shareholders pursuant to the applicable regulations, decrees and circulars issued by the SCA.
- تُدفع الأرباح للمساهمين وفقًا للوائح التنظيمية والمراسيم والتعميمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.
- b. Dividends shall be paid only out of the current year net income or operating profits. The dividend payout ratio shall not exceed 100% of the Company's net income after royalties and after withholding the statutory reserves.
- ب- سيتم دفع الزرباح فقط من صافي الدخل وأرباح التشغيل للسنة الجارية.
   ويجب أن لا تتجاوز نسبة توزيع الأرباح 100% من صافي دخل الشركة بعد خصم حقوق الامتياز, وبعد اقتطاع الاحتياطي النظامي.
- c. The Board of Directors (the "Board") shall, in determining the amount of dividends, consider various factors including, but not limited to the following:
- يحدد مجلس الإدارة مقدار الأرباح استنادًا إلى عدد من العوامل بما في ذلك,
   على سبيل المثال لا الحصر, ما يلي:
   أرباح السنة, بعد اقتطاع الاحتياطيات النظامية وتسوية رسوم
- Profit for the year, after withholding the statutory reserves and settling the Royalty fees.
- متطلبات التدفق النقدي (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) وتوفر السيولة لدفم الأرباح.
- Cash flow requirements (short and long term) and availability of liquidity to fund the dividends.
- احتياجات الأعمال التي يمكن أن تتطلب الاحتفاظ بالنقد/الربح. • احتياجات الأعمال التي يمكن أن تتطلب الاحتفاظ بالنقد/الربح.
- Business need(s) that might require retention of cash/profit

الفرص الاستثمارية (مثل, الاستحواذ).

Investment (e.g. acquisition) opportunities.

Market or economic conditions.

• هيكلة رأس المال

حقوق البمتيان

Capital structure

متطلبات التعهد بالتمويل و/أو القروض.

Funding and/or loan covenant requirements.

- ظروف السوق أو الظروف الاقتصادية.
- Other financial and non-financial conditions that may be impacted by such dividend distribution.
- الظروف المالية وغير المالية الأخرى التي يمكن أن تتأثر بتوزيع هذه الأرباح.
- d. The Board will endeavor to propose/declare dividend distribution when possible. However, as not all of the above factors are within the Company's control, there can be no guarantee that in any given year a dividend will be proposed or declared.
- ث- سيسعى مجلس الإدارة إلى توزيع الأرباح عند الإمكان. إلا أنه نظرًا لعدم وقوع جميع العوامل المذكورة أعلاه ضمن سيطرة الشركة, فلا يمكن ضمان عرض أو الإعلان عن توزيم الأرباح في سنة معينة.
- e. Dividends can be paid twice a year (interim and final). Interim dividend can be determined and approved for payment by the Board while the Company's General Assembly ratifies and approves the interim and final/full year dividend respectively, at the Annual General Meeting. This dividend policy shall be valid for three (3) years, after which the Board may propose changes for the AGM's approval for another three (3) years.
- يمكن دفع الأرباح مرتين في السنة (منتصف السنة ونهايتها), ويمكن تحديد الأرباح نصف السنوية والموافقة على دفعها من قبل مجلس إدارة الشركة بينما تصادق الجمعية العمومية للشركة وتوافق على توزيع الأرباح نصف السنوية والسنوية على التوالي, في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. وتمتد صلاحية سياسة توزيع أرباح الشركة لمدة ثلاث (3) سنوات, حيث يجوز لمجلس الإدارة بعد هذه المدة تقديم اقتراحات لإجراء تغييرات عليها للحصول على الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية على هذه التغييرات لمدة ثلاث (3) سنوات أخرى.

## Policy approval and date(s)

## الموافقة على السياسة ومدتها

This dividend policy shall be reviewed and endorsed by the Board for the Company's shareholders consideration and approval at the AGM. The Policy will be effective from 1 January 2022.

تتم مراجعة هذه السياسة وإقرارها من قبل مجلس إدارة الشركة وذلك للنظر فيها من قبل مساهمي الشركة والموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية. تدخل هذه السياسة حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 يناير 2022. سيتم إجراء جميع التعديلات بما يتوافق مع جميع القوانين والمواد المعمول بها وأى وثيقة أخرى على النحو المشار إليه أعلاه.

All amendments will be done in compliance with all applicable laws, articles and any other such document as indicated above.



# EMIRATES INTEGRATED TELECOMMUNICATIONS COMPANY PJSC (EITC) Agenda item 11 – Amendment to Articles of Association of EITC

## <u>جدول أعمال رقم 11 – تعديل النظام الأساسي للشركة</u>

<u>جدول اعمال رقم</u> المادة رقم 8:

Article No. 8

From: The Company shall not be subject to the following Articles of Federal Law No. 2 of 2015 concerning Commercial Companies: 18, 107, 109(1), the final line of 110(2), 112, 113, 114, 115, 117, 124, 125, 131, 132, 169.1, 172, 174, 194(4), 194(6), 196, 198 sub-article 1, 199, 215, 229(4), 143 sub-article 1, 144 sub-article 1 and 230.

To: The Company shall not be subject to the following Articles of Federal Law No. 32 of 2021 concerning Commercial Companies: 10 (3), 18, 107, 109(1), the final line of 110(2), 112, 113, 114, 115, 117, 124, 125, 131, 132, 171, 174, 176, 196.2, 196.3, 198, 200, 201,217, 143 sub-article 1, 144 sub-article 1 and 232.

من: لا تخضع الشركة لنحكام المواد (18) و (107) والبند الأول من المادة (109) و (107) و (117) و (127) و (127) و (127) و (127) و (194.6) و (194.6) و (194.6) و (179) و (149) و (1

إلى: لا تخضع الشركة لأحكام المواد (3.10)، (18) و (107) والبند النول من المادة (107) و (112) و (113) و (114) و (114) و (114) و (114) و (114) و (115) و (116) و في شأن الشركات التجارية.

المادة رقم 16 (4):

من: تكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار خاص من الجمعية العمومية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة في الحالتين وبعد سماع تقرير مدقق الحسابات في حالة أي تخفيض، وعلى أن يبين في حالة الزيادة مقدارها وحق المساهمين القدامى في أولوية الكتتاب (إن وجد) في هذه الزيادة وللجمعية المنكورة أن تفوض مجلس إدارة الشركة بتحديد مواعيد تنفيذ قرار زيادة رأس المال (والذي يمكن تطبيقه علي عدة مرة) على أن يتم ذلك خلال موعد لا يتجاوز سنة من صدور قرار الجمعية العمومية، وكيفية توزيع النسهم الجديدة على طالبي الكتتاب. ويجوز للجمعية العمومية ان تزيد من رأس المال بموجب قرار خاص عن طريق أي من التتي: (أ) بدخول مساهم استراتيجي وهذا بعد الستراتيجي كمساهم؛ و (ب) إدماج الاحتياطي في رأس المال؛ و (ج) تكوين الو تطبيق برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك اسهمها؛ و (د) تحويل السندات أو الصكوك إلي أسهم. ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفية تنفيذه.

إلى: تكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار خاص من الجمعية العمومية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة في الحالتين وبعد سماع تقرير مدقق الحسابات في حالة أي تخفيض، وعلى أن يبين في حالة الزيادة مقدارها وحق المساهمين القدامى في أولوية الاكتتاب (إن وجد) في هذه الزيادة وللجمعية المذكورة أن تفوض مجلس إدارة الشركة بتحديد مواعيد تنفيذ قرار زيادة رأس المال (والذي يمكن تطبيقه علي عدة مرة) على أن يتم ذلك خلل موعد لا يتجاوز ثلاثة سنوات من صدور قرار الجمعية العمومية، وكيفية توزيع النسهم الجديدة على طالبي الاكتتاب. ويجوز للجمعية العمومية أن تزيد من رأس المال بموجب قرار خاص عن طريق أي من الآتي: (أ) بدخول مساهم استراتيجي وهذا بعد تقديم مجلس الإدارة لتقرير عن المنافع المتوقعة من ادخال الشريك الاستراتيجي كمساهم؛ و (ب) إدماج المتراطي في رأس المال؛ و (ج) تكوين او تطبيق برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك اسهمها؛ و (د) تحويل السندات أو الصكوك إلي أسهم.

#### Article No. 16(4)

From: An increase or reduction in the share capital shall be passed by a Special Resolution of the General Assembly and in both cases in accordance with a proposal of the Board of Directors, and after reviewing the auditor's report on the case of any reduction. In the event of increasing the capital, the amount of such increase, the shares' issuance price, the existing shareholders' priority rights (if any) to subscribe to such increase shall be stated in the General Assembly resolution. The General Assembly may authorise the Board to determine the timings for implementing the capital increase (which maybe more than one occasion) provided that it does not exceed one (1) year from issuance of the General Assembly resolution. The Company may also increase the capital by means of Special Resolution in any of the following cases: (i) entru of a strateoic investor after the Board submits to the General Assemblu a report on the anticipated advantages by entry of the strategic investor; (ii) capitalising of reserves, (iii) creation or implementation of employee stock ownership plans (iv) capitalisation of bonds. Sukuk or cash debts. In the event of a reduction, the amount thereof and the manner of its implementation shall

To: An increase or reduction in the share capital shall be passed by a Special Resolution of the General Assembly and in both cases in accordance with a proposal of the Board of Directors, and after reviewing the auditor's report on the case of any reduction. In the event of increasing the capital, the amount of such increase, the shares' issuance price, the existing shareholders' priority rights (if anu) to subscribe to such increase shall be stated in the General Assembly resolution. The General Assembly may authorise the Board to determine the timings for implementing the capital increase (which maybe more than one occasion) provided that it does not exceed three (3) years from issuance of the General Assembly resolution. The Company may also increase the capital by means of Special Resolution in any of the following cases: (i) entry of a strategic investor after the Board submits to the General Assembly a report on the anticipated advantages by entry of the strategic investor; (ii) capitalising of reserves, (iii) creation or implementation of employee stock ownership plans (iv) capitalisation of bonds, Sukuk or cash debts. In the event of a reduction, the amount thereof and the manner of its implementation shall be stated.

#### Article No. 16(5)

**From:** The Company shall not be subject to the provisions of Articles 194 para 4, 194 para 3, 143 sub-article 1, 144 sub-article 1 and 196 Federal Law No. 2 of 2015 concering Commercial Companies.

To: Entire clause deleted.

#### **تم حذف** المادة رقم 16 (5):

لا تخضع الشركة لأحكام المواد (194 الفقرة 4) و(194 الفقرة 6) والبند الأول من المادة (143) والبند الأول من المادة (144) و(196) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية.

#### المادة رقم 17 (1):

من: للجمعية العمومية للشركة أن تصدر سندات قرض من أي نوع كانت بموجب قرار خاص من الجمعية العمومية ، ويبين القرار قيمة هذه السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم. ولها أن تصدر قرارا بتفويض مجلس البدارة في تحديد موعد إصدار السندات أو الصكوك على ألا يتجاوز سنة من تاريخ الموافقة على التفويض.

إلى: للجمعية العمومية للشركة أن تصدر سندات قرض من أي نوع كانت بموجب قرار خاص من الجمعية العمومية وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة النوراق المالية والسلع المسبقة، ويبين القرار قيمة هذه السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم. ولها أن تصدر قرارا بتفويض مجلس البدارة في تحديد موعد إصدار السندات أو الصكوك على ألا يتجاوز سنة من تاريخ الموافقة على التفويض.

#### Article No. 17(1)

From: The General Assembly may decide to issue bonds of any kind by virtue of a Special Resolution. Any such resolution shall indicate the value of these bonds and their conditions of issue and their convertibility. The General Assembly may resolve on delegating the Board in determining the issuance timing of the bonds or Sukuk, provided that the timing does not exceed one year from the date of approving the delegation.

To: The General Assembly may decide to issue bonds of any kind by virtue of a Special Resolution after obtaining the prior approval of the Securities and Commodities Authority. Any such resolution shall indicate the value of these bonds and their conditions of issue and their convertibility. The General Assembly may resolve on delegating the Board in determining the issuance timing of the bonds or Sukuk, provided that the timing does not exceed one year from the date of approving the delegation.

#### Article No. 17(2)

From: The Company shall not be subject to the provisions of Article 230 and 229 para 4 of Federal Law No. 2 of 2015 concerning Commercial Companies. Subject always to the provisions of sub-article 1 of this Article 17. The Company may issue bonds with a value that exceeds that of the Company's share capital at the time of issuing such bonds without the Board of Directors having to specify the method of issuing the bonds or the classes thereof that may be subscribed which include the bond issues' conditions.

To: The Company shall not be subject to the provisions of Article 232 of Federal Law No. 32 of 2021 concerning Commercial Companies. Subject always to the provisions of sub-article 1 of this Article 17, the Company may issue bonds with a value that exceeds that of the Company's share capital at the time of issuing such bonds without the Board of Directors having to specify the method of issuing the bonds or the classes thereof that may be subscribed which include the bond issues' conditions.

#### Article No. 28

From: Subject to Article 29 of these Articles of Association, members of the Board of Directors shall not be personally liable in connection with the undertakings of the Company by reason of their having carried out their duties as members of the Board of Directors to the extent they do not exceed the scope of their authorities.

To: Subject to Article 29 of these Articles of Association, members of the Board of Directors and Executive Management shall not be personally liable in connection with the undertakings of the Company by reason of their having carried out their duties as members of the Board of Directors and Executive Management to the extent they do not exceed the scope of their authorities.

#### <u>المادة رقم 17 (2):</u>

من: لا تخضع الشركة لأحكام المواد (230) و(229 الفقرة 4) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية. ودون الدخلل بأحكام البند الأول من المادة 17 من هذا النظام، ويجوز للشركة إصدار سندات قرض تزيد قيمتها على رأس مال الشركة وقت إصدار هذه السندات دون الحاجة للحصول على أي ترخيص أو إذن أو اتخاذ أي إجراء آخر ويجوز لمجلس إدارة الشركة تحديد طريقة طرح السندات والفنة أو الفئات التي يمكن لها الاكتتاب بهذه السندات بما في ذلك الشروط الخاصة بذلك الطرح.

إلى: لا تخضع الشركة لنحكام المواد (232) من القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 في شأن الشركات التجارية. ودون الاخلال بأحكام البند الأول من المادة 17 من هذا النظام، يجوز للشركة إصدار سندات قرض تزيد قيمتها على رأس مال الشركة وقت إصدار هذه السندات دون الحاجة للحصول على أي ترخيص أو إذن أو اتخاذ أي إجراء آخر ويجوز لمجلس إدارة الشركة تحديد طريقة طرح السندات والفئة أو الفئات التي يمكن لها الاكتتاب بهذه السندات بما في ذلك الشروط الخاصة بذلك الطرح.

#### المادة رقم 28:

من: مع مراعاة أحكام المادة (29) من هذا النظام لا يكون أعضاء مجلس البدارة مسؤولين مسؤولية شخصية فيما يتعلق بالتزامات الشركة الناتجة عن قيامهم بواجباتهم كأعضاء مجلس إدارة وذلك بالقدر الذي لا يتجاوزون فنه حدود سلطاتهم

**الى:** مع مراعاة أحكام المادة (29) من هذا النظام لا يكون أعضاء مجلس البدارة والبدارة التنفيذية مسؤولين مسؤولية شخصية فيما يتعلق بالتزامات الشركة الناتجة عن قيامهم بواجباتهم كأعضاء مجلس إدارة وإدارة تنفيذية وذلك بالقدر الذي لا يتجاوزون فيه حدود سلطاتهم.



#### Article No. 29

**From:** The Chairman of the Board of Directors and the members thereof shall be liable vis-à-vis the Company and the shareholders and to others in respect of all acts of deceit, misuse of the authority granted to them, any breach of and these Articles and in respect of any mismanagement.

To: The Chairman of the Board of Directors, the members thereof and the members of the Executive Management, shall be liable vis-à-vis the Company and the shareholders and to others in respect of all acts of deceit, misuse of the authority granted to them, any breach of and these Articles and in respect of any mismanagement.

#### المادة رقم 29:

من: يكون رئيس مجلس البدارة وأعضاؤه مسؤولين تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطات الممنوحة لهم وعن أى مخالفة لهذا النظام كما يكونون مسؤولين عن أى خطاً فى الإدارة.

إلى: يكون رئيس مجلس البدارة وأعضاؤه وأعضاء البدارة التنفيذية مسؤولين تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطات الممنوحة لهم وعن أي مخالفة لهذا النظام كما يكونون مسؤولين عن أي خطاً في البدارة.

#### المادة رقم 33:

من: توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بإعلان يُنشر في صحيفتين يوميتين تصدر احداهما باللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة وبكتب بالبريد وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين يوماً (21) على الأقل، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع وترسل صورة من أوراق الدعوة لكل من هيئة الأوراق المالية والسلع والسلطات المختصة ولا تخضع الشركة لأحكام المادة (172) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركة لأحكام.

إلى: توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بإعلان يُنشر في صحيفتين يوميتين تصدر احداهما باللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة وبكتب بالبريد أو البريد الإلكتروني أو من خلال أي من وسائل الاتصال الحديثة الأخرى التي تحددها هيئة الأوراق المالية والسلع وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين يوماً (21) على الأقل، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع وترسل صورة من أوراق الحوة لكل من هيئة الأوراق المالية والسلع و السلطة المختصة ولا تخضع الشركة لأحكام المادة (174) من القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 في شأن الشركة للحجارية.

#### Article No. 33

From: The invitation to the shareholders to attend meetings of the General Assembly shall be published as an announcement in two daily newspapers one of which is issued in the Arabic language in the UAE and sent by mail at least twenty-one (21) days prior to the meeting being convened. The invitation shall include the meeting's agenda. A copy of the invitation shall be sent to each of the Securities and Commodities Authority and the Competent Authority. The Company shall not be subject to Article 172 of Federal Law No. 2 of 2015 concerning Commercial Companies.

To: The invitation to the shareholders to attend meetings of the General Assembly shall be published as an announcement in two daily newspapers one of which is issued in the Arabic language in the UAE and sent by mail, email or other means of modern technology as set out by the Securities and Commodities Authority at least twenty-one (21) days prior to the meeting being convened. The invitation shall include the meeting's agenda. A copy of the invitation shall be sent to each of the Securities and Commodities Authority and the Competent Authority. The Company shall not be subject to Article 174 of Federal Law No. 32 of 2021 concerning Commercial Companies.

## Article No. 37(1)(a)

From: A General Assembly shall not be duly convened unless attended by shareholders representing no less than half of the share capital. If this said quorum is not achieved at the first meeting, a second General Assembly shall be called after the elapse of at least 5 days or 15 days at most from the first General Assembly. The second General Assembly shall be considered duly convened regardless the number of the shares represented at the meeting.

To: A General Assembly shall not be duly convened unless attended by shareholders representing no less than half of the share capital. If this said quorum is not achieved at the first meeting, a second General Assembly shall be called after the elapse of at least 5 days or 15 days at most from the first General Assembly. The second General Assembly shall be considered duly convened regardless the number of the shares represented at the meeting. The General Assembly may be held and the shareholders may vote on the decisions of the meeting remotely via the means of modern technology in accordance with the requirements set out by the Securities and Commodities Authority.

## <u>المادة رقم37 (1) أ:</u>

من: لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضرهُ مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في البجتماع الأول وجب دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان يعقد بعد مضي مدة لا تقل عن 5 ايام ولا تجاوز 15 يوماً التالية للبجتماع الأول ويعتبر البجتماع الثانى صحيحاً في أياً كان عدد الاسهم الممثلة في البجتماع.

إلى: لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في المجتماع الأول وجب دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان يعقد بعد مضي مدة لا تقل عن 5 ايام ولا تجاوز 15 يوماً التالية للإجتماع الأول ويعتبر الإجتماع الثاني صحيحاً في أياً كان عدد السهم الممثلة في الاجتماع. ويجوز عقد اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قرارتها من قبل الشركاء عن بعد من خلال وسائط التقنية الحديثة وفقا للمتطلبات المنصوص عليها من قبل مينة الأوراق المالية والسلم.

#### Article No. 41

From: The Board of Directors must summon a General Assembly to convene when so requested by the auditor of accounts or a number of shareholders owning a minimum of 20% of the capital of the Company, and in both cases notice must be sent within 15 (fifteen) days from the date of submission of such a request. In such a case, the meeting shall be held within 15 days and maximum 30 days from the date of the invitation and Company shall not be subject to the provisions of Article 174 of Federal Law No. 2 of 2015 concerning Commercial Companies.

To: The Board of Directors must summon a General Assembly to convene when so requested by the auditor of accounts or a number of shareholders owning a minimum of 20% of the capital of the Company, and in both cases notice must be sent within 15 (fifteen) days from the date of submission of such a request. In such a case, the meeting shall be held within a maximum of 30 days from the date of the invitation, and the Company shall not be subject to the provisions of Article 176 and 177 of Federal Law No. 32 of 2021 concerning Commercial Companies.

#### المادة رقم 41:

من: على مجلس البدارة دعوة الجمعية العمومية للبجتماع متى طلب منه ذلك مساهم أو مساهمون يملكون على النقل20 % من رأس المال كحد أدنى أو متى طلب منه ذلك مدقق الحسابات، ويجب توجيه الدعوة في الحالتين خلال خمسة عشر يوماً (30) من تاريخ تقديم الطلب، على أن يعقد البجتماع في فترة خلىل (15) خمسة عشر يوماً ولا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الدعوة للبجتماع ولا تخضع الشركة لندكام المادة (174) من القانون التحادى رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية .

إلى: على مجلس البدارة دعوة الجمعية العمومية للبجتماع متى طلب منه ذلك مساهم أو مساهمون يملكون على النقل 20% من رأس المال كحد أدنى أو متى طلب منه ذلك محقق الحسابات، ويجب توجيه الدعوة في الحالتين خلىل خمسة عشر يوماً (15) من تاريخ تقديم الطلب، على أن يعقد البجتماع خلى فترة لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الدعوة للبجتماع ولا تخضع الشركة لأحكام المادة (176) و( 177) من القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 في شأن الشركات التجارية .

#### Article No. 54

From: No resolution of a General Assembly releasing the Board of Directors of liability shall result in the lapse of any claim of civil liability because of mistakes committed by any of them in exercising their functions, but if the act giving rise to liability has been placed before the General Assembly by a report from the Board of Directors or the auditor of accounts, and has been approved, the claim of liability shall lapse (cease to be effective) upon the expiration of one year from the date of the convening of the General Assembly. Nevertheless, if the act attributed to the members of the Board of Directors amounts to a criminal offence, the claim of liability shall not lapse unless the criminal liability suit creases to be effective.

To: No resolution of a General Assembly releasing the Board of Directors or members of the Executive Management of liability shall result in the lapse of any claim of civil liability because of mistakes committed by any of them in exercising their functions, but if the act giving rise to liability has been placed before the General Assembly by a report from the Board of Directors or the auditor, and has been approved, the claim of liability shall lapse (cease to be effective) upon the expiration of one year from the date of the convening of the General Assembly. Nevertheless, if the act attributed to the members of the Board of Directors or Executive Management amounts to a criminal offence, the claim of liability shall not lapse unless the criminal liability suit ceases to be effective.

<u>Note:</u> Other minor changes include the reference to the new UAE Commercial Companies Law (Federal Law No. 32 of 2021), numbering of the articles and general formatting.

### المادة رقم 54:

من: لا يترتب على أي قرار يصدر عن الجمعية العمومية سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس البدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في ممارسة اختصاصاتهم، وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس البدارة أو مدقق الحسابات وصادقت عليه فإن دعوى المسؤولية تسقط بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية. ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس البدارة يكون جريمة جنائية فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.

إلى: لا يترتب على أي قرار يصدر عن الجمعية العمومية سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية بسبب الأخطاء التي تقع منهم في ممارسة اختصاصاتهم، وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة و مدقق الحسابات وصادقت عليه فإن دعوى المسؤولية تسقط بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية. ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أغضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية يكون جريمة جنائية فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.

<u>ملاحظات عامة:</u> تم تعديل أرقام المرجعيه لقانون الشركات وفقاً للمواد في القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 في شأن الشركات التجارية، وتم تعديل بعض الأخطاء الإملائية باللغتين العربية والانجليزية